

قسم اللغة العربية

مادة النحو العربي (Grammer)

المرحلة الأولى (the first stage) ، الفصل الدراسي الأول ، للعام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢

الدراسات الصباحية والمسائية

مدرس المادة : أ.د. حليم حماد سليمان

المحاضرة الأولى : الكلام وما يتألف منه :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ...

واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحدة كلمة والقول عم ...

وكلمة بها كلام قد يؤم

الكلام المصطلح عليه عند النحاة: عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن
السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم ويشمل المهمل ك
ديز والمستعمل ك عمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها

أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم كـ " قام زيد" وكقول المصنف "استقم" فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثل عن أن يقول: "فائدة يحسن السكوت عليها فكأنه قال الكلام: هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم".

وإنما قال المصنف كلامنا ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد.

والكلم: اسم جنس (١) واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم: ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في لا إله إلا الله كلمة الإخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما قد قام زيد فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم إن قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم .

علامات الاسم :

بالجر والتنوين والندا وأل ...

ومسند للاسم تمييز حصل

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم.

فمنها الجر: وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالإضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية.

ومنهما التنوين: وهو على أربعة أقسام:

أ- تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة كزيد ورجل إلا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وإلا نحو جوار وغواش وسيأتي حكمهما

ب- تنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسبويه وبسبويه آخر

ت- تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين.

ث- تنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام:

عوض عن جملة: وهو الذي يلحق إذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: {وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ} أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه

وقسم يكون عوضا عن اسم: وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف إليه نحو كل قائم أي كل إنسان قائم فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه.

المحاضرة الثانية : علامات الاسم ، وعلامات الفعل

وقسم يكون عوضا عن حرف: وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضا عنها.

وتنوين الترزم (١) : وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله:
أقلى اللوم عادل والعتابن ...

وقولي إن أصبت لقد أصابن

فجاء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترزم .

إعراب البيت :

أقلى " فعل أمر - من الاقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع " اللوم " مفعول به لأقلى " عادل " منادى مرخم حذفت منه ياء النداء، مبني على ضم

الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة " والعتابا " الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم " وقولي " فعل أمر، والياء فاعله " إن " حرف شرط " أصبت " = فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله.

لقد أصابا " جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابا، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: " والعتابن، وأصابن " حيث دخلهما، في الانشاد، تنوين الترزم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الاطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

وكقوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا ...

لما تزل برحالنا وكان قدن

إعراب البيت :

" أزف " فعل ماض " الترحل " فاعل " غير " نصب على الاستثناء " أن " حرف توكيد ونصب " ركابنا " ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه " لما " حرف نفي وجزم " تزل " فعل مضارع مجزوم بلما " برحالنا " برحال: جار = ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و" نا " مضاف إليه " كأن " حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها " وكان قد زالت " فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو قد، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم، لان الشيء إذا اختص بشيء لم يجئ مع غيره.

والتنوين الغالي: وأثبتته الأخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

إعراب البيت :

وقاتم " الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و" الاعماق " مضاف إليه " خاوى " صفة لقاتم، وخاوى مضاف و" المخترق " مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله " المخترقن " و" الخفقن " حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافية حينئذ " قافية مقيدة " .

وظاهر كلام المصنف أن التتوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذي يختص به الاسم إنما هو تتوين التمكين والتتكير والمقابلة والعوض وأما تتوين الترتم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف

ومن خواص الاسم: النداء نحو يا زيد والألف واللام نحو الرجل والإسناد إليه نحو زيد قائم.

فمعنى البيت حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر والتتوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف أل مكان الألف واللام وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل المصنف مسند مكان الإسناد له.

علامات الفعل :

بتا فعلت وأنت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت ويمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو نعمت وبئست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمرت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو: ربت وثمرت.

ويمتاز أيضا بياء أفعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربي والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف يا أفعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو إني بخلاف ياء أفعلي فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون إلا في الفعل ومما يميز الفعل نون أقبلن

والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة فالخفيفة نحو قوله تعالى: {لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ} والثقيلة نحو قوله تعالى: {لَنْخَرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ}

فمعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد.

سواهما الحرف كهل وفي ولم ...

فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ...

بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال ثم مثل بهل وفي ولم منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم إلى المختص وهو قسما :

مختص بالأسماء : كفي نحو زيد في الدار

ومختص بالأفعال: كلم نحو لم يقيم زيد .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب لم يضرب وإليه أشار بقوله فعل مضارع يلي لم كيشم

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله وماضي الأفعال بالتا مز أي ميز ماضي الأفعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والإكرام ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد.

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو اضربن واخرجن فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل وإلى ذلك أشار بقوله:

والأمر إن لم يك للنون محل ...

فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فصه وحيهل اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا تقول صهن ولا حيهلن وإن كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحيهل.

المحاضرة الثالثة : المعرب والمبني

والاسم منه معرب ومبني ... لشبهه من الحروف مدني

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: المعرب وهو ما سلم من شبه الحروف.

والثاني: المبني وهو ما أشبه الحروف وهو المعني بقوله لشبهه من الحروف مدني أي لشبهه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف رحمه الله تعالى في شبه الحرف.

ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين الذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبي الربيع.

أوجه شبه الاسم بالحرف:

كالشبه الوضعي في اسمي جننتنا ...

والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ...

تأثر وكافتقار أصلا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شبهه له في الوضع كأن يكون الاسم موضوعًا على حرف.

واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كنا في أكرمنا وإلى ذلك أشار بقوله في اسمي جننتنا فالتاء في جننتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لأنها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين .

والثاني: شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الأول متى فإنها مبنية

لشبهها الحرف في المعنى فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالهزمة وفي الشرط كإن ومثال الثاني هنا فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا وللتمني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا .

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو دراك زيدا فدراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك.

واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا فإنه نائب مناب اضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائبا عن أدرك فليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به

وهذا الذي ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية .

الرابع: شبه الحرف في الافتقار اللازم وإليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذي فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب هي :

- المضمرات .
- أسماء الشرط .
- أسماء الاستفهام.
- أسماء الإشارة.
- أسماء الأفعال .
- الأسماء الموصولة.

المحاضرة الرابعة :

المعرب والمبني من الأسماء والأفعال:

ومعرب الأسماء ما قد سلما ...

من شبه الحرف كأرض وسما

يريد أن المعرب خلاف المبني وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف.

فالمعرب: ما لم يشبه الحرف وينقسم إلى:

صحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة كأرض.

و معتل : وهو ما آخره حرف علة كسما وسما لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها وسما بضم السين وكسرها أيضا

وينقسم المعرب أيضا إلى :

متمكن أمكن : وهو المنصرف كزيد وعمرو.

متمكن غير أمكن: وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصاييح،
فغير المتمكن هو المبني والمتمكن هو المعرب وهو قسمان متمكن أمكن
ومتمكن غير أمكن .

المعرب والمبني من الأفعال :

وفعل أمر ومضي بنيا ...

وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ...

نون إناث كير عن من فتن

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب
والمبني من الأفعال ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع

في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح (١) نحو ضرب وانطلق ما لم يتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

والثاني: ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني وهو فعل الأمر نحو اضرب وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين (٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث فمثال نون التوكيد المباشرة هل تضربن والفعل معها مبني على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يبين وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنتين نحو هل تضربان وأصله هل تضربانن فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الأولى وهي نون الرفع كراهة توالي الأمثال فصار هل تضربان .

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربونن فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربينن ففعل به ما فعل بتضربونن.

المحاضرة الخامسة : المعرب والمبني من الأفعال:

وهذا هو المراد بقوله وأعرّبوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيا فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يا زيد فإن لم تباشره أعرّب وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصلت به نون الإناث الهندات يضربن والفعل معها مبني على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح .

وكل حرف مستحق للبناء ...

والأصل في المبني أن يسكننا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ...

كأين أمس حيث والساكن كم

الحروف كلها مبنية إذ لا يعنورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب نحو أخذت من الدراهم فالتبويض مستفاد من لفظ من بدون الإعراب والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كأين وقام وإنّ وقد تكون كسرة كأمس وجير وقد تكون ضمة كحيث وهو اسم ومنذ وهو حرف إذا جررت به وأما السكون فنحو

"كم واضرب وأجل".

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل بل في الاسم والحرف وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ...

لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر ...

كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

فارفع بضم وانصبين فتحا وجر ...

كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر ...

ينوب نحو جا أخو بني نمر

أنواع الإعراب:

يقسم الإعراب على أربعة أقسام هي:

• الرفع .

• النصب .

• الجر .

• الجزم.

فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم.

وأما الجر فيختص بالأسماء نحو بزيد .

وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائباً عنه كما نابت الواو عن الضمة في أخو والياء عن الكسرة في بني من قوله جاء أخو بني نمر وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

وارفع بوأو وانصب بالألف ...

واجرر بياء ما من الأسماء أصف

شرع في بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره والمراد بالأسماء التي سيصفها

المحاضرة السادسة : الأسماء الستة (القسم الأول)

الأسماء الستة وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه .

حكما :

ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالألف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله وارفح بواو إلى آخر البيت والصحيح أنها معربة بحركات مقدره على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدره على الواو والنصب بفتحة مقدره على الألف والجر بكسرة مقدره على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره

من ذاك ذو إن صحبة أبانا ...

والفم حيث الميم منه بانا

أي من الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال وهو المراد بقوله إن صحبة أبانا أي إن أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائفة فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قوله:

فإما كرام موسرون لقيتهم ...

فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

إعراب البيت:

" إما " حرف شرط وتفصيل، مبني على السكون لا محل له من الاعراب
" كرام " فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني
كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة " موسرون " نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين
في الاسم المفرد " لقيتهم " لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له
من الاعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني على الضم في محل
رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام، مفعول به مبني على السكون في
محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله = ومفعوله لا محل لها من
الاعراب تفسيرية " فحسبي " الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني
على الفتح لا محل له من الاعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم،
وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر " من
" حرف جر مبني على السكون لا محل له " ذو " اسم موصول بمعنى
الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت " ذي " فهو
مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور
متعلق بحسب " عندهم " عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول
الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه،
مبني على السكون في محل جر " ما " اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ
مؤخر مبني على السكون في محل رفع " كفانيا " كفى: فعل ماض مبني
على فتح مقدر على الالف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون
للوفاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والالف
للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

الشاهد فيه: قوله " فحسبي من ذو عندهم " فإن " ذو " في هذه العبارة اسم
موصول

بمعنى الذي، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين، فمن العلماء من روى "
فحسبي من ذي عندهم " بالياء، واستدل بهذه الرواية على أن " ذا "
الموصولة تعامل معاملة " ذي " التي بمعنى صاحب والتي هي من

الاسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغيير التراكيب.

ومن العلماء من روى " فحسبي من ذو عندهم " بالواو، واستدل بها على أن " ذو " التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجئ بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعا وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الاعراب، لكن على رواية الياء يكون الاعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت إلى فيه وإليه أشار بقوله والفم حيث الميم منه باننا أي انفصلت منه الميم أي زالت منه فإن لم تنزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت إلى فم.

المحاضرة السابعة : الأسماء الستة : القسم الثاني

أب أخ حم كذاك وهن ...

والنقص في هذا الأخير أحسن

وفي أب وتالييه ينذر ...

وقصرها من نقصهن أشهر

يعني أن أبا وأخا وحمما تجري مجرى ذو وفم اللذين سبق

ذكرها.

فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها
ورأيت أباه وأخاه وحمها ومررت بأبيه وأخيه وحميها وهذه هي اللغة
المشهورة في هذه الثلاثة وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما هن : فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون
في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد ومررت بهن زيد
وإليه أشار بقوله والنقص في هذا الأخير أحسن أي النقص في هن أحسن
من الإتمام والإتمام جائز لكنه قليل جدا هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت إلى
هنيه وأنكر الفراء جواز إتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن
العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار المصنف بقوله وفي أب
وتالييه ينذر إلى آخر البيت إلى اللغتين الباقيتين في أب وتالييه وهما أخ
وحم فأحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والألف والياء والإعراب
بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها
ورأيت أبه وأخه وحمها ومررت بأبه وأخه وحمها وعليه قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ...

ومن يشابهه أبه فما ظلم

إعراب البيت :

بأبه " الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه
" اقتدى عدي " فعل ماض وفاعله " في الكرم " جار ومجرور بالكسرة
الظاهرة متعلق باقتدى أيضا، وسكن المجرور للوقف " ومن " اسم شرط
مبتدأ " يشابه " فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من " أبه " مفعول به ليشابه،
ومضاف إليه " فما " الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية " ظلم "
فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والجملة في محل
جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي
هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن
رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله " بأبه يشابه أبه " حيث جر الاول بالكسرة الظاهرة،
ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.

وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا

الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة
لتكون علامة إعراب.

وهذه اللغة نادرة في أب وتالييه ولهذا قال وفي أب وتالييه يندر أي: يندر
النقص.

واللغة الأخرى في أب وتالييه أن يكون بالألف رفعا ونصبا وجرا نحو هذا
أباه وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها
وعليه قول الشاعر:

إنّ أباه وأبا أباه ...

قد بلغا في المجد غايتها

إعراب البيت:

إن " حرف توكيد ونصب " أباه " أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على
الالف، ويحتمل أن يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة كما هو

المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه " وأبا " معطوف على اسم
إن، وأبا مضاف وأبا من " أباهما " مضاف إليه، وهو مضاف والضمير
مضاف إليه " قد " حرف تحقيق " بلغا " فعل ماض، وألف الاثنين فاعله،
والجملة في محل رفع خبر إن " في المجد " جار ومجرور متعلق بالفعل
قبله وهو بلغ " غايتها " مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف،
أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعايتها
مضاف وضمير الغائبة

مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثا ومن حقه
التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية،
أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحساب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو
قوله: " أباهما " الثالثة لان الأولى والثانية يحتملان الاجراء على اللغة
المشهورة الصحيحة كما رأيت في الاعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما
الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها
بالألف، والارجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جدا أن يجئ الشاعر
بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف كما تقدر في
المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو
والألف والياء والثانية أن تكون بالألف مطلقا والثالثة أن تحذف منها
الأحرف الثلاثة وهذا نادر وأن في هن لغتين إحداهما النقص وهو الأشهر
والثانية الإتمام وهو قليل.

المحاضرة الثامنة : الأسماء الستة ، والمثنى:

وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا ...

لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطا أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة واحترز بذلك من ألا تضاف فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب.

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدره نحو هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

الثالث: أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبي زيد وذوي مال ورأيت أبي زيد وذوي مال ومررت بأبي زيد وذوي مال.

الرابع: أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيديين

ورأيت آباءهم ومررت بأبائهم وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه.

ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ثم أشار إليهما بقوله وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا لياء أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك أن الضمير في قوله يضمن راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة فكأنه قال وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم.

واعلم أن ذو لا تستعمل إلا مضافة ولا تضاف إلى مضمرب بل إلى اسم
جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذو مال فلا يجوز جاءني ذو قائم.

المثنى والملحق به:

بالألف ارفع المثنى وكلا ...

إذا بمضمرب مضافا وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنان ...

كابنين وابنتين يجريان

وتخلف الياء في جميعها الألف ...

جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات
الأسماء الستة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو مما يعرب
بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف
مثله عليه فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو الزيدان والألفاظ
الموضوعة لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة نحو شفع وخرج بقولنا
صالح للتجريد نحو اثنان فإنه لا يصلح لإسقاط

الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد
وعطف غيره عليه كالقمرين فإنه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف
عليه مغايره لأمثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار
المصنف بقوله بالألف ارفع المثنى وكلا إلى أن المثنى يرفع بالألف وكذلك
شبه المثنى وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثنى وأشار إليه المصنف
بقوله وكلا فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو
شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنان ملحقة بالمثنى لأنها لا
يصدق عليها حد المثنى ولكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى
مضمرب نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني

كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف
رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا
الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فلهذا قال
المصنف وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا.

المحاضرة التاسعة : الملحق بالمتنى وجمع المذكر السالم:

ثم بين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فائتان واثنان ملحقان بالمتنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتى الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتي ذلك وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور في لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فيقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما .

جمع المذكر السالم :

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ...

سالم جمع عامر ومذنب

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه وإعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان :

• جامد

• صفة.

فيشترط في الجامد :

أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في رجل رجلون نعم إذا صغر جاز ذلك نحو رجل ورجيلون لأنه وصف وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال في زينب زينبون وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون وإن كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال في طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذلك إذا كان مركبا فلا يقال في سيبويه سيبويهيون وأجازه بعضهم.

ويشترط في الصفة :

أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من بان فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة فرس سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التانيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التانيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر فإن مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران وسكرى فلا يقال سكرانون وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح فإنه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون وأشار المصنف رحمه الله إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله ومذنب فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون.

وشبه ذين وبه عشرونا ...

وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون عليونا ...

وأرضون شذ والسنونا

وبابه ومثل حين قد يرد ...

ذا الباب وهو عند قوم يطرد

أشار المصنف رحمه الله بقوله وشبه ذين إلى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم فتقول محمدون وإبراهيمون وإلى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالأفضل والضراب ونحوهما فتقول الأفضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا.

وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فمالا واحد له من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون إلى تسعين ملحق بجمع المذكر السالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لأن مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لأنه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لأنه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

المحاضرة العاشرة : جمع المذكر السالم / القسم الثاني

وأشار بقوله وبابه إلى باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كمائة ومئتين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فإن كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذوا كظبة فإنهم كسروه على ظبابة وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا فقالوا ظبون وظبين.

وأشار بقوله: ومثل حين قد يرد ذا الباب إلى أن سنين ونحوه قد

تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وإن شئت حذفت التنوين وهو أقل من إثباته واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في إحدى الروايتين ومثله قول الشاعر:

دعاني من نجد فإن سنينه ...

لعبن بنا شييا وشيينا مردا

إعراب البيت :

دعاني " دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب " من نجد " جار ومجرور متعلق بدعاني " فإن " الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب " سنينه " سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة " لعبن " من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن " بنا " جار ومجرور متعلق بلعبن " شييا " حال من الضمير المجرور المحل بالياء في بنا، وجملة " شيينا " من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن " مردا " حال من المفعول به في قوله شيينا.

الشاهد فيه: قوله " فإن سنيه " حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الاضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلا مسكينا، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الاعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضيف، لان مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول " فإن سنيه " ومثل هذا البيت قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " اللهم اجعلها عليهم سنيانا كسنيين يوسف "

ونون مجموع وما به التحق ...

فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به ...

بعكس ذلك استعملوه فاننتبه

حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا ومنه قوله:

عرفنا جعفرا وبني أبيه ...

وأنكرنا زعانف آخرين

إعراب البيت :

عرفنا " فعل وفاعل " جعفرا " مفعوله " وبني " معطوف على جعفر وبني مضاف وأبي من " أبيه " مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه " وأنكرنا " الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل " زعانف " مفعول به " آخرين " صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم،

وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.
الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله " آخرين " بدليل أن القصيدة
مكسورة حرف القافية.

المحاضرة الحادية عشرة : نون المثني وجمع المذكر السالم:

أكل الدهر حل وارتحال ...

أما يبقي علي ولا يقيني؟!

وماذا تبتغي الشعراء مني ...

وقد جاوزت حد الأربعين؟

وليس كسر ها لغة خلافا لمن زعم ذلك.

إعراب البيت الأول :

أكل " الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و" الدهر " مضاف إليه " حل " مبتدأ مؤخر " وارتحال " معطوف عليه " أما " أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح " يبقي " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر " على " جار ومجرور متعلق بيبقي " ولا " الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي " يقيني " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به " .

إعراب البيت الثاني:

وماذا " ما: اسم استفهام مبتدأ.

وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر تبتغي " فعل مضارع " الشعراء " فاعله " مني " جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغيه " وقد " الواو حالية، قد: حرف تحقيق " جاوزت " فعل وفاعل " حد " مفعول به لجاوز، وحد مضاف و" الاربعين " مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيا المفتوح ما بعدها تقديرا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة، لانه عومل معاملة حين في جعل الاعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله " الاربعين " حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرج على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرج على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

وحق نون المثني والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله:

على أحوذيين استقلت عشية ...

فما هي إلا لمحة وتغيب

إعراب البيت :

" على أحوذيين " جار ومجرور متعلق باستقلت " استقلت " استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها " عشية " ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت " فما " الفاء عاطفة، ما: نافية " هي " مبتدأ بتقدير مضافين، والاصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها " إلا " أداة استثناء ملغاة لا عمل لها " لمحة " خبر المبتدأ " وتغيب " الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثني من قوله " أحوذيين " وهي لغة، وليست بضرورة، لان كسرهما يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن فتح النون في التنثية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرهما في الجمع شاذ وفتحها في التنثية لغة كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان وظاهر كلام المصنف الثاني

المحاضرة الثانية عشرة : زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع
ويائه:

اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع
ويائه،

واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه:

الاول - وعليه ابن مالك - أنها زيدت دفعا لتوهم الاضافة في " رأيت بنين
كرماء " إذ لو قلت " رأيت بني كرماء " لم يدر السامع الكرام هم البنون
أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت " بني كرماء " فقد أردت
وصف الآباء بالكرم وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت "
بنين كرماء " فقد أردت وصف الابناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت
لبنين، وبعدا عن توهم الافراد في " هذان " ونحو " الخوزلان " و "
المهتدين "، إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت
أولا ولالتبس المفرد بالمثني أو بالجمع.

الثاني أنها زيدت عوضا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج.

والثالث: أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وعليه ابن
كيسان، وهو الذي يجري على السنة المعربين.

والرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معا، وعليه ابن ولاد
والجزولي، والخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين
والحركة في مفردة كمحمد وعلي، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في
مفرده كزينب وفاطمة، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كالقاضي
والفتى، وليست عوضا عن شئ منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده
كالحبلى، وعليه ابن جنى.

والسادس: أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثني، إذ لو حذفت
النون من قولك " عليان " لاشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب
أم مثني مرفوع، وعلى هذا الفراء.

والسابع: أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع، فأما مجرد حركتها فيهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل

واحد من الآخر، وأما فتحها في الجمع فلان الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع، ضرورة لا لغة، وقيل: ذلك خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا، بل مع الالف والواو أيضا.

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ...

ومنخرين أشبها ظبيانانا

إعراب البيت:

أعرف " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا " منها " جار ومجرور متعلق بأعرف " الجيد " مفعول به لا عرف " والعينانا " معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر " ومنخرين " معطوف على الجيد أيضا، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لانه مثنى " أشبها " أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل " ظبيانانا " مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف كما في قوله " والعينانا " السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الالف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله " والعينانا " حيث فتح نون المثنى.

وقد قيل إنه مصنوع فلا يحتج به.

المحاضرة الرابعة عشرة : ما نابت فيه حركة عن حركة، والأفعال الخمسة:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ...

ما لم يضيف أو يك بعد أل ردف

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه أنه يرفع بالضمة نحو جاء أحمد وينصب بالفتحة نحو رأيت أحمد ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا إذا لم يضيف أو يقع بعد الألف واللام فإن أضيف جر بالكسرة نحو مررت بأحمدكم وكذا إذا دخله الألف واللام نحو مررت بالأحمد فإنه يجر بالكسرة .

الأفعال الخمسة :

واجعل لنحو يفعلان النونا ...

رفعا وتدعين وتسالونا

وحذفها للجزم والنصب سمه ...

كلم تكوني لترومي مظلمه

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة وذلك الأمثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله وتسالون إلى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون.

فهذه الأمثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه

ثبوت النون وتتنصب وتجزم بحذفها نحو: الزيدان لن يقوما ولم يخرججا
فعلامة النصب والجزم سقوط النون من يقوما ويخرججا ومنه قوله تعالى
{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ} .

إعراب المعتل من الأسماء :

وسم معتلا من الأسماء ما ...

كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا ...

جميعه وهو الذي قد قصرا

والثان منقوص ونصبه ظهر ...

ورفعه ينوى كذا أيضا يجر

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال فذكر أن ما كان مثل
المصطفى والمرتقي يسمى معتلا وأشار بالمصطفى إلى ما في آخره ألف
لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى وأشار بالمرتقي إلى ما في آخره ياء
مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف
مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب الرفع والنصب والجر
وأنه يسمى المنقوص.

فالمقصور هو: الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة فاحترز بالاسم
من الفعل نحو يرضى وبالمعرب من المبني نحو إذا وبالألف من المنقوص
نحو القاضي كما سيأتي وبلازمة من المثني في حالة الرفع نحو الزيدان
فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو رأيت الزيدان.

وأشار بقوله والثاني منقوص إلى المرتقي

فالمنقوص هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو
المرتقي فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمي وبالمعرب عن المبني نحو
الذي وبقولنا "قبلها كسرة" عن التي قبلها سكون نحو ظبي ورمي فهذا

معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضي وقال الله تعالى: {يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ} ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي فعلامة

الرفع ضمة مقدره على الياء وعلامة الجر كسرة مقدره على الياء.

وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة نعم إن كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما: ما سمي به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثاني: ما كان أعجميا نحو سمندو وقمندو.